



الكتاب الدوري رقم ( ١ ) بتاريخ ٢٠٢٣ / ٢ / ٢٠  
بشأن حظر التوكيل أو التفويض في مزاوله المهن المتخصصة  
في الأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

في إطار الدور المنوط بالهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بالعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية حقوق ومصالح المتعاملين فيها، وتوفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة هذه الأسواق.

وفي ضوء ما تلاحظ للهيئة من قيام بعض الأشخاص المرخص لهم بمزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية، بعمل توكيلات رسمية أو تفويضات لبعضهم البعض أو لغيرهم من الأشخاص غير الحاصلين على ترخيص من الهيئة، للتعامل نيابة عنهم في المهن المتخصصة المرخص لهم بها من الهيئة.

وحيث أن منح الترخيص بمزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية يكون في ضوء ما يتوافر في الشخص من مؤهلات علمية وخبرات عملية وإجتياز الإختبارات و المقابلات للتأكد من صلاحيته للحصول على هذا الترخيص، بالإضافة لما يرتبط بمزاولة الأعمال المهنية المتخصصة من مسؤولية قانونية حال عدم قيام الشخص بها وفقاً للقواعد والمعايير المقررة في هذه الشأن، على نحو يكون الترخيص الممنوح في هذا الشأن له طابع شخصي يرتبط بالشخص الحاصل عليه وجوداً وعدمًا.

وتأسيساً على ما تقدم؛ فتؤكد الهيئة على ما يلي:-

١- يُحظر على الأشخاص الحاصلين على ترخيص من الهيئة بمزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية عمل أي توكيلات أو تفويضات لبعضهم البعض أو لأي شخص آخر للتعامل بموجبها أو نيابة عنهم في الأعمال المهنية المتخصصة المرخص لهم بها، وعليهم إلغاء أية توكيلات أو تفويضات تكون قد صدرت منهم في هذا الشأن وإتخاذ اللازم نحو إيقاف العمل بها، تجنباً للمسائلة القانونية الناتجة عن مخالفة ذلك.

٢- يُحظر على الأشخاص غير الحاصلين على ترخيص من الهيئة بمزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية القيام بمزاولة الأعمال المهنية المتخصصة أو بعضها إستناداً لتوكيل أو تفويض صادر لها من أحد الأشخاص الحاصلين على ترخيص من الهيئة بمزاولتها، باعتبار أن ذلك يُعد ممارسة لنشاط مهني غير مرخص به يستوجب المسائلة القانونية.

٣- يتعين على كافة الشركات والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة مراعاة ما سبق، وأن يكون تعاملها مباشرة مع الأشخاص المرخص لهم بمزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد مريد صالح